محليات

العاصمة

نبيل الملاح

يعلم الجميع أن مدينة دمشق تعاني منذ ما قبل الأزمة اكتظاظاً بالبشر والحجر والسيارات، أدى إلى ظهور أزمات تتعلق بالبيئة والعمران ومياه الشرب والكهرباء ازدادت يوماً بعد يوم بسبب عدم وجود رؤية إستراتيجية تخص محافظة دمشق باعتبارها عاصمة سورية.

وأدت ظروف الأزمة إلى تراجع كبير في الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة في محافظة دمشق منها ما ينحصر بالمحافظة ومنها ما يتصل بوزارات ومؤسسات أخرى.

ظهر جلياً في عدم قيام دوائر الخدمات بمتابعة أعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة للأرصفة والطرقات خاصة في المناطق والأحياء الشعبية ومناطق التخطيط التي يعاني سكانها ضيق حاراتها وأرصفتها وعدم صلاحيتها لكثرة الحفر والأذى اللاحق بها، وإقامة منشآت من دون ترخيص نظامي وبعضها لمهن لا يجوز أن تكون ضمن الأحياء السكنية، وبقيت أعمال النظافة في المحافظة تتم بشكل منتظم ومقبول رغم قلة عمال النظافة، وعدم التزام الناس بوضع القمامة في أكياس مغلقة ورميها على أطراف الحاويات وأمام الأبنية، وللأسف نجد ذلك أيضاً في الأحياء الراقية لكن بنسبة أقل.

وزاد الوضع سوءاً غياب الرقابة الميدانية لأعمال دوائر الخدمات وتقوقع المسؤولين في مكاتبهم وإغلاق أبواب مكاتبهم أمام المراجعين والشاكين، ما زاد من معاناة الناس واتساع دائرة الفاسدين والمفسدين، والتراخي في تطبيق القوانين والأنظمة لقمع المخالفات والتجاوزات.

إن الأزمة التي مرت بها سورية أدت إلى اتساع دائرة الفاسدين والمفسدين والانتهازيين والمستفيدين بشكل غير مسبوق، وأصبح هؤلاء غير آبهين بحساب أو مساءلة مستغلين ظروف الأزمة وما أفرزته من تداخلات كبيرة بين سلطات مؤسسات الدولة.

لذلك كله، أدعو السيد محافظ دمشق المشهود له بالخبرة والنزاهة، أن يكثف جولاته الميدانية في مختلف أحياء ومناطق دمشق، وأن يرافقه فيها المعنيون في المحافظة ودوائر الخدمات، وأن يعطي الأولوية لصيانة وإصلاح الطرق والأرصفة وإعادة تأهيلها وتنسيق وضبط الحفريات التي تقوم بها دوائر الصرف الصحي والمياه والكهرباء والهاتف، وأن تتم محاسبة المقصرين والمهملين.

وأدعو الحكومة إلى دعم ذلك وتخصيص الاعتمادات والسيولة اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل الشوارع والطرقات والأرصفة لتكون صالحة للاستخدام وتليق بدمشق الحضارة والتاريخ، وأن تعتبر هذا المشروع استراتيجياً ضمن إطار إعادة الإعمار وتعطيه الأولوية.

وفي هذا السياق أدعو الجهات المعنية بالتربية والإرشاد إلى وضع البرامج اللازمة لتوعية الناس وحثهم على التعامل الأمثل مع قضايا المحافظة على الشوارع والأرصفة ونظافتها ونظافة أبنيتهم وتجميلها لتكون في أبهى صورها، وأدعو خصوصاً وزارة الإعلام والقنوات التلفزيونية إلى تضمين برامجها والمسلسلات الدرامية المشاهد التي تؤدي إلى ترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة والمرافق العامة وآداب استخدام الطريق.

ما نشاهده في الشوارع والطرقات لا يليق أبداً بسورية مهد الحضارات، ولابد من القضاء على كل الظواهر السلبية التي تسيء إلى سمعة الشعب السوري، وتؤثر في السياحة التي نعول عليها لتنشيط الاقتصاد السوري.

لنعمل جميعاً لتكون دمشق كما كانت تزهو بالأزهار والياسمين والأشجار، وتنعم بشوارع وأحياء نظيفة، ولتكون العاصمة التي تستحقها سورية.

باحث ووزير سابق

اللجنة الوزارية تختتم جولتها في حماة .. وزيارة للدوائر الخدمية في حمص

النداف لـ«الوطن»: التمويل لكل المشروعات متوافر ولا ملاحظات على التنفيذ

تخفيض الأسعار في صالات السورية للتجارة ٤٠ بالمئة على الرغم من الارتفاع الكبير للأسعار

حماة - محمد أحمد خبازي
حمص- نبال إبراهيم

أكد رئيس اللجنة الوزارية المكلفة تتبع مشروعات محافظة حماة الخدمية وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جولة اللجنة خلال اليومين الماضيين في مشروعات المحافظة، بينت أن نسب التنفيذ فيها جيدة، وأن عدداً كبيراً من المشروعات الخدمية التي وعدت الحكومة أهالي المحافظة بها قد نفذت، وعدداً آخر قيد التنفيذ.

وقال النداف: التمويل لجميع المشروعات متوافر ولا ملاحظات على مجمل تنفيذ المشروعات، وبشكل خاص تلك التي وعد بها رئيس الحكومة الأهالي بمناطق المحافظة خلال زيارته لها على رأس وفد حكومي في أيار العام ٢٠١٧.

وأضاف النداف: وقد تأكد هذا الأمر باجتماع تتبع تنفيذ المشروعات الذي عقدناه ليل الإثنين للجهات العامة، وتبيّن لنا أن القيادة التنفيذية تتابع تنفيذ المشروعات جيداً، وهي تنفذ ضمن البرامج الزمنية والمادية المخطط لها، مضيفاً: وبالطبع كان هناك بعض الملاحظات البسيطة على بعضها وسيتم تداركه بالأيام القادمة، وإن هذه المشروعات ستحقق نقلة نوعية على صعيد القطاع الخدمي والتنموي في محافظة حماة عند وضعها بخدمة المواطنين.

واختتمت اللجنة أمس يوم عملها الثاني في حماة بتفقد مهرجان بيع القرطاسية واللوازم المدرسية الذي افتتح في مجمع أبي الفداء الاستهلاكي، والعمل في مركز حبوب ومطحنة كفربهم ومشروعات خط جر مياه حماة الثاني والخزان ومقر رئاسة الجامعة والمشفى الجامعي ومركز خدمة المواطن الذي ينفذ في ضاحية أبي الفداء السكنية في حماة.

وأكد محافظ حماة محمد الحزوري أن توجيهات اللجنة الوزارية ستكون موضع الاهتمام والتنفيذ خلال الفترة المقبلة، لرفع وتيرة الأعمال في المشروعات.

وأوضح رئيس جامعة حماة محمد سلطان أن أعمال تأهيل مقر رئاسة الجامعة تسير بوتيرة عالية حيث تجاوزت نسبة الإنجاز ٧٥ بالمئة وهي تراعي الحفاظ على الطابع الأثري والمعماري للمبنى الذي يرجع بناؤه إلى أربعينيات القرن الماضي.

وأشار إلى أن مشروع المشفى بحاجة حالياً إلى تعزيز الاعتماد بـ٢٢٥ مليون ليرة، مبيناً بأنه يضم عيادات طبية خارجية وغرف عمليات باختصاصات متعددة ومركزي ولادة وقسمين للأطفال وللعناية المشددة.

من جانبه بيَّنَ مدير فرع السورية للتجارة بسام سلامي أن الهدف من المهرجان تخفيف العبء المادي على أرباب الأسر والطلاب لكون أسعاره منافسة للأسواق بأقل من مثيلاتها بنسبة ٢٠ إلى٢٥ بالمئة إضافة إلى البيع المباشر وبالتقسيط للعاملين في الدولة بسقف يصل إلى ٥٠ ألف ليرة من دون فوائد.

وفي مركز حبوب مطحنة كفربهم أوضح مدير المطحنة نضال مخزوم أن الطاقة الإنتاجية لمطحنة كفربهم تبلغ ٦٠ طناً يومياً وهناك مشروع لتطوير آلات وتجهيزات المطحنة وإنتاج دقيق ضمن المواصفات مع رفع الطاقة الإنتاجية لها حتى ١٥٠ طناً يومياً.

وفي مشروعي خط جر مياه حماة الثاني والخزان أوضح مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبشي أن هذا المشروع الحيوي يهدف إلى إرواء المنطقة الوسطى عموماً ولا سيما حماة وسلمية والرستن وعدداً من التجمعات السكانية في حمص وحماة، وأن نسبة التنفيذ فيه بلغت ٩٥ بالمئة وهو قيد التشغيل التجريبي وسيتم وضعه بالخدمة قريباً.

وبهدف الاطلاع على واقع العمل في بعض الدوائر الخدمية والاجتماع مع الفعاليات التجارية والأسرة التموينية والوقوف على مطالبهم وتذليلها قام النداف بزيارة ميدانية إلى المحافظة جال خلالها برفقة محافظ حمص طلال البرازي والمدراء المعنيين على صوامع الحبوب واطلع على عمليات تسويق محاصيل القمح التي باتت في نهاياتها بعد أن تم استلام نحو٥٠ ألف طن من مادة القمح حتى تاريخه، ثم زار مخبز الوليد على طريق حماة الذي تصل طاقته الإنتاجية إلى نحو٢٠ طناً يومياً واطلع على نوعية الخبز المنتج واستمع لمشاكل العمال ومطالبهم، وجال بعدها في صالات السورية للتجارة في مجمع تشرين بحي جورة الشياح في مركز المدينة واطلع على التشكيلات السلعية واللوازم المدرسية وأسعارها.

وأشار الوزير خلال اجتماعه مع أعضاء غرفة التجارة وبعض الفعاليات التجارية بالمحافظة إلى أن خطة الوزارة واستراتيجيتها وفق الأولويات من خلال ضبط الأسواق ومنع الغش ومكافحة المواد المجهولة المصدر من خلال توفير المواد والمنتجات السلعية والتشاركية في صنع القرار مع التجار بما يخدم المواطن السوري، مؤكداً على ضرورة التشاركية والمنافسة مع مختلف الفعاليات التجارية التي من شأنها الإسهام في استقرار السوق ومنع الاحتكار.

وجال الوزير ومن معه في السوق المقبي بحمص القديمة واطلع على الأسعار في مختلف المنتجات السلعية من مواد غذائية وألبسة ولوازم مدرسية وغيرها، وفي نهاية جولته اجتمع مع الأسرة التموينية بالمحافظة وشدد على ضرورة مكافحة جميع أنواع الغش في مختلف المواد والتأكد من نوعية المواد الغذائية المنتهية الصلاحية والمجهولة المصدر، لافتاً إلى أنه من المفروض أن يتم دعم المؤسسة السورية للتجارة لتكون الرقم الأول من خلال توفير كافة المواد بأسعار مخفضة وأن يتواصل العمل في صالاتها على مدار الساعة من خلال التوسع الأفقي للصالات وبتر أي حالة فساد تحصل في أي صالة.

وخلال الاجتماع قدم عدد من المدراء مداخلاتهم وطرحوا مشاكل العمل وطرق تذليلها، فيما طالب البعض بزيادة مخصصات مادة المازوت لزوم التدفئة والأعمال الزراعية حتى لا يتم الوقوع بالأخطاء كالأعوام الماضية، مع العلم أن حاجة محافظة حمص ١٥ طلباً من مادة المازوت يوميا للتدفئة فقط.

وبين الوزير في تصريح لـ«الوطن» أن الزيارة بهدف الاطلاع على واقع العمل في كل من صوامع الحبوب ومخبز الوليد والتأكد من توفر التشكيلة السلعية في صالات السورية للتجارة وخاصة اللوازم المدرسية من قرطاسية ودفاتر وغيرها بأسعار مخفضة تزامنا مع بداية العام الدراسي الجديد، لافتا إلى أن الحكومة قدمت دعماً مالياً للمؤسسة السورية للتجارة قدره ٤ مليارات ليرة سورية، تم تخصيص الجزء الأكبر منه لإعادة تأهيل وترميم صالات الحزن والتبريد، مضيفا: تم طرح جميع المواضيع خلال لقاء الفعاليات التجارية باعتبارهم شركاء في مرحلة إعادة الإعمار.

وردا على سؤال «الوطن» أكد الوزير أنه في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار بشكل عام وسعر صرف الدولار بشكل خاص تم تخفيض الأسعار بنسبة ٤٠ بالمئة للمواد السلعية وخاصة اللوازم المدرسية في جميع الصالات مقارنة مع سعرها في العام الماضي من جهة وسعرها في الأسواق من جهة أخرى.

من جهته أشار مدير عام السورية للتجارة احمد نجم لـ«الوطن» إلى أنه ومن خلال توجيهات الوزارة تم افتتاح معارض القرطاسية واللوازم المدرسية في كل صالات السورية للتجارة بمختلف المحافظات وتم رفدها بمختلف أنواع الدفاتر والقرطاسية والحقائب المدرسية والألبسة بأسعار مخفضة ومنافسة ومناسبة للجميع، لافتاً إلى أن المؤسسة تعمل حاليا على منح قروض لشراء اللوازم المدرسية بقيمة ٥٠ ألف ليرة سورية لمدة ١٠ أشهر، كاشفا أن التخفيض في صالات السورية للتجارة يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة.

إحياء زراعة دودة القز وصناعة الحرير الطبيعي

طرطوس- الوطن

بعد نحو خمسة عشر عاماً على قرار حكومي قضى بإلغاء زراعة دودة الحرير والصناعة المرتبطة بها وعلى إغلاق شركة الحرير الطبيعي بالدريكيش نشهد اليوم خطوات متلاحقة بدأتها الحكومة الحالية لإحياء هذه الزراعة والصناعة، فمن خلال البرنامج الحكومي الذي ركز على القطاعات الإنتاجية وخاصة المولدة للدخل في المناطق الريفية كان للحرير الطبيعي اهتمام خاص لما له من رمزية وخصوصية على مستوى سورية ولما للحرير الطبيعي من سمعة على المستوى العالمي من خلال المنتجات النسيجية التي تعتمد الحرير الطبيعي مثل الدامسكو والمقصب والأغباني وغيرها التي اشتهرت بها سورية وخاصة دمشق.

وقد بدأت أولى الخطوات عام ٢٠١٦ من خلال تشكيل فريق مشترك بين وزارة الزراعة ووزارة الصناعة لإعداد مشروع وطني لإعادة أحياء تربية دودة القز وتم الانتهاء من إعداد المشروع في شباط عام ٢٠١٧ وخلال زيارة رئيس مجلس الوزراء لمعمل الحرير بمدينة الدريكيش منتصف نيسان عام ٢٠١٧ وجه بالبدء في تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل تمتد من عام ٢٠١٧ ولغاية ٢٠٢٧ المرحلة الأولى تنتهي في عام ٢٠٢٠ وتبدأ بالإنتاج عام ٢٠٢٣.

ويتضمن المشروع زراعة ٢٩٧٨ دونماً بـ٨٩٣ ألف شجرة توت في محافظات طرطوس اللاذقية حماة ومجموع الإنتاج المقدر بعد الانتهاء من تنفيذ كامل المشروع يبلغ ٢٦٠طن شرانق تنتج أكثر من ٤٣طن خيوط حرير تكفي لعمل الشركة على مدار العام لثلاث ورديات وقد باشرت وزارة الزراعة بالعمل حيث تمت زراعة أكثر من ١٢٠الف شجرة توت في محافظات طرطوس اللاذقية حماة لغاية تاريخه.

وعلى خط مواز وفي أول زيارة لوزير الصناعة محمد معن جذبة لمعمل الحرير طرح محافظ طرطوس معاناة مربي دودة الحرير في محافظة طرطوس حيث وجه وزير الصناعة بمتابعة مربي الحرير بالتعاون مع وزارة الزراعة وتقديم كل الدعم لإعادة شركة الحرير للعمل كما وجه بدراسة احتياجات الشركة لإجراء الصيانة الضرورية لآلات الشركة المتوقفة عن العمل منذ العام ٢٠٠٩ إضافة لذلك وبجهود شخصية من وزير الصناعة تم تأمين نول نسيج من أحد الصناعيين في محافظة حلب ويمكن تشغيل خيوط الحرير لاحقا على هذا النول لإنتاج أقمشة حريرية حيث تم تركيب النول وتجريبه وهو جاهز للعمل.

وذكر مدير شركة الحرير الطبيعي يوسف أحمد لـ«الوطن» أن الوزير وجه بضرورة تأمين حلة لصباغة الحرير حيث تم تأمين الحلة المذكورة وتركيبها في إحدى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية مضيفاً: على صعيد الشركة تم الانتهاء من إجراء الصيانة السريعة لآلات الشركة وآلة الحل وآلة لف الشلة وهي جاهزة للعمل كما كانت عليه عند توقف الشركة عن العمل في العام ٢٠٠٨، وتابع: بحضور وزير الصناعة تم تجريب الآلات وتم التأكد من جاهزيتها خلال الزيارة الأخيرة بحضور كل من وزير الصناعة ووزير النقل.

وأضاف أحمد: هناك دعم كبير توليه الحكومة لصناعة الحرير وهناك اهتمام كبير من الوزير بشركة الحرير ودعم واضح لصناعة الحرير لتعود لسابق عهدها وقد اخذ الاهتمام الحكومي جانباً آخر من خلال تشكيل لجنة من مختلف الوزارات المعنية واتحاد الحرفيين لتقديم مقترحات عملية لتذليل أي صعوبات تعترض إعادة إحياء صناعة الحرير.

نشير أخيراً إلى ملاحظات العاملين في الشركة على الشرانق التي يتم حلها ومنها أن الشرانق ليست بالمستوى والجودة المطلوبة من حيث الحجم حيث لا تعطي أفضل الشرانق أكثر من ٤٠٠م خيط على حين أن الشرنقة الجيدة يحب أن تعطي ٨٠٠م وتصل إلى ١٢٠٠م وبرأي العاملين في الشركة يعود السبب إلى نوعية بيوض الحرير غير الجيدة، هذا وطلبت إدارة الشركة والعاملون فيها من الوزارة ضرورة تأمين بيوض حرير بمواصفات ممتازة حيث يمكن تأمين هذه البيوض من إيران الصديقة التي تحتل المرتبة الثامنة عالميا بإنتاج الحرير.

أكثر من ٢٠ ألف أسرة ليس لديها أولاد! و٦٥ بالمئة من عائلات السويداء بأقل من ولدين

تقرير: أكثر من ١٢٠ ألف أسرة في محافظة السويداء

السويداء- عبير صيموعة

كشف تقرير أعده المركز الحضري في محافظة السويداء بأن عدد الأسر في المحافظة ارتفع من ١٠٦٠٠٠ أسرة عام ٢٠١١ إلى ١٢٠٧٠٠ أسرة في نهاية عام ٢٠١٨ وذلك وفقاً لسجلات مديرية الشؤون المدنية وعدد من المديريات المختصة والسجلات المعتمدة المخصصة للبطاقات الذكية التي تعتمد على تفاصيل دقيقة لكل عائلة.

وأوضح مدير مركز دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة السويداء فراس البعيني أن التقرير الذي أعده المرصد الحضري بالمحافظة حول التغيرات في المؤشرات التي طرأت على المحافظة خلال السنوات الثمان الماضية بيّن أن عدد الأسر في مدينة السويداء ارتفع من ٢٩٣٠٠ أسرة في عام ٢٠١١ إلى ٤٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٨ وفي مدينة شهبا من ٥٠٠٠ أسرة إلى ٧٠٠٠ أسرة خلال الفترة نفسها وفي مدينة صلخد من ٣٠٠٠ أسرة إلى ٣٥٠٠ أسرة.

وأشار البعيني إلى أن الدراسات بينت ازدياد عدد سكان المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة الأمر الذي أدى إلى وضع ديموغرافي غير صحيح والسبب يعود إلى النقص في تنمية الريف.

هذا فضلاً عن الهجرة من المحافظة إلى الخارج، حيث بينت الدراسات أن عدد المقيمين في المحافظة لا يتجاوز ٤٥٠ ألف نسمة رغم أن أرقام الأحوال الشخصية تبين أن عدد سكان المحافظة تجاوز ٥٢٠ ألف نسمة.

ولفت البعيني أنه وفقاً لتلك المؤشرات بأن عدد الأسر على مستوى المحافظة والتي ليس لديها أولاد بلغ ٢٠٨٠٠ أسرة، فيما بلغ عدد الأسر التي لديها ولد واحد ٢٣٧٥٠ أسرة، أما الأسر التي لديها ولدان فبلغ عددها ٣٤٥٠٠ أسرة.

كما بلغ عدد الأسر التي لديها ثلاثة أولاد ٢٥٣٠٠ أسرة، وعدد الأسر التي لديها أربعة أولاد ١٠٣٥٠ أسرة، فيما بلغ عدد الأسر التي لديها خمسة أولاد فأكثر نحو ٦٠٠٠ أسرة، في حين تشكل الأسر التي لديها ولدان أو أقل نحو ٦٥ بالمئة من مجموع الأسر بالمحافظة، في حين تشكل الأسر التي لديها ثلاثة أولاد أو أكثر ٣٥ بالمئة من مجموع الأسر. موضحاً أن انخفاض أعداد الأسر التي تنخفض بها الولادات أو تنعدم يعود إلى سببين أحدهما متعلق بعامل الوعي لدى الأهالي والثاني بالوضع الاقتصادي الذي فرض على كثير من الأسر الاكتفاء بطفل أو اثنين على أقل تقدير.

وبحسب التقرير فقد ارتفعت حالات الولادات في المحافظة من ٦٧٠١ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٩٦٢٩ حالة في عام ٢٠١٨ فيما ارتفعت الوفيات خلال الفترة نفسها من ٢٢١١ حالة إلى ٣٨٣٨ حالة، وبالنسبة لمعدل النمو السكاني بينت المؤشرات أنه انخفض من ٠،٠١٤٨ في عام ٢٠١١ إلى ٠،٠١٢٨ في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالتوزع الجغرافي للسكان، فإن نحو ٣٤ بالمئة من سكان المحافظة يعيشون في مدينة السويداء، و٥٧ بالمئة في ريف المحافظة، و٦ بالمئة في مدينة شهبا و٣ بالمئة في مدينة صلخد.

وأكد البعيني أن مشكلة الوضع الاجتماعي في المحافظة هو الأهم، حيث كانت حالات الزواج ٢٧٠٠ حالة عام ٢٠١١، وعدد حالات الطلاق ٤٠٠ حالة وفي عام ٢٠١٨ وصلت حالات الزواج إلى أن ١٩٦٧ بينما حالات الطلاق تضاعفت وهذا الأمر ينعكس على الأسرة بشكل أساسي ويؤدي إلى رفع حالات العنوسة.

كما لفت البعيني إلى أن نقاط الضعف التي تعاني منها المحافظة وفقاً للتغيرات في المؤشرات التي تضمنها التقرير وتكمن في ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية والداخلية وانخفاض عدد الولادات وحجم الأسرة وحجم العمالة الزراعية وارتفاع في نسبة كبار السن وسن الزواج، مبيناً أن نقاط القوة تكمن في وجود معدل سكاني منخفض قابل للضبط وقاعدة الهرم الشبابية لحجم قوة العمل ودخول المرأة إلى النشاط الاقتصادي وعدم وجود الأمية وانتشار التعليم بشكل واسع وخاصة الجامعي وارتفاع المستوى الصحي للسكان وتراجع مستوى الخصوبة الكلية للمرأة.

وبحسب المؤشرات ذاتها فإن التحديات التي تواجه المحافظة تتمثل في زيادة أعباء البطالة وزيادة الإعالة بالنسبة للدخل وهجرة السكان من الريف للمدينة وعدم توفر عمالة زراعية وتزايد الفقر وازدياد عمقه، فيما تتمثل الفرص المتاحة بقوة العمل البشرية واستثمار مخرجات التعليم والبيئة الثقافية والاجتماعية المناسبة وإمكانية المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ووجود مؤشرات تنموية علمية وبيئة نظيفة وانتشار البازلت والطف البركاني ورأس المال المحلي والمغترب وفرص توليد الكهرباء بالطاقة البديلة /الرياح – الشمس– النفايات/.

٧ ملايين كتاب مدرسي بدأت تربية ريف دمشق بتوزيعها

توقع مدير التربية في محافظة ريف دمشق ماهر كمال فرج أن يصل عدد الطلاب المسجلين على قيود مديرية تربية ريف دمشق للعام الدراسي القادم إلى ما يقارب ٧١٤ ألف طالب وطالبة لكل المراحل الدراسية، مقارنة بـ٦٣٨ ألف طالب العام الفائت.

وأشار فرج إلى أن المستودعات الفرعية استلمت نحو ٧ ملايين كتاب مدرسي عن طريق المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية وتم البدء بتوزيعها على المدارس.

وبيّن فرج أن العمل جارٍ على زيادة أعداد المدارس المؤهلة في بلدات ريف دمشق لاسيما التي تحررت من الإرهاب، مشيراً إلى أن المديرية تبذل قصارى جهدها لترميم وتأهيل المدارس لاستقطاب أكبر عدد من الطلاب.

وأكد فرج بحسب «سانا» أنه تم ترميم وصيانة ٤٠ بناء مدرسياً بالتعاون مع محافظة ريف دمشق وعدد من المنظمات الدولية والفعاليات الأهلية ضمن الإمكانيات المتاحة، منوهاً بأن عدد المدارس المفعلة في ريف دمشق بشكل عام مع انطلاقة العام أصبح ١٠٤٩ بزيادة ٤٠ مدرسة عن العام الفائت متوقعاً افتتاح المزيد من المدارس ووضعها في الخدمة بحيث يصل العدد إلى ١١٠٥ مدارس خلال العام الدراسي.

ولفت فرج إلى أن المديرية نفذت دورات للمعلمين لتدريبهم على طرق استخدام إستراتيجيات التعلم وعناصر الإلقاء وإدارة الوقت إضافة إلى دورات لإعداد الكوادر الإدارية ودورات تدريبية على التقنيات والوسائل التعليمية لتكريس طريقة التعليم التفاعلي ودمج التكنولوجيا بالتعليم، مشيراً إلى أن عدد الكوادر التدريسية العاملة في ريف دمشق نحو ٣٢٥٠٠ مدرس ومعلم ومدرس مساعد ومعلم وكيل من داخل الملاك وخارجه وتستعد المديرية لتعيين ٣٤٠٠ معلم من مسابقة الوكلاء التي أعلنت عنها الوزارة في وقت سابق.